



قرار المجلس الأعلى للقضاء

رقم (56) لسنة 2026 م

بتسوية الوضع الوظيفي

لعضو هيئة قضائية



دولة ليبيا

المجلس الأعلى للقضاء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري المؤقت وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2006م بشأن نظام القضاء وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (4) لسنة 1981م بشأن إنشاء إدارة المحاماة العامة .
- وعلى القانون رقم (4) لسنة 2011م بتعديل القانون رقم (6) لسنة 2006م بشأن نظام القضاء .
- وعلى قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (101) لسنة 2022م بشأن ترقية أعضاء الهيئات القضائية .
- وعلى قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (75) لسنة 2025م بشأن ترقية أعضاء الهيئات القضائية .
- وبناءً على ما عرضه السيد المستشار: وكيل إدارة التفتيش على الهيئات القضائية بموجب كتابه رقم (2431) المؤرخ في 2025/09/29 م .
- وعلى ما تداوله المجلس الأعلى للقضاء في اجتماعه (الثامن) لسنة 2026م المنعقد بتاريخ 2026/04/15 .

قرار

مادة (1)

يسوى الوضع الوظيفي للسيد: **فرج عبد الحميد محمد المنصوري** المحامي بفرع إدارة المحاماة العامة درنة بحيث تكون ترقيته لدرجة محام من الفئة (ب) اعتباراً من تاريخ نفاذ قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (101) لسنة 2022م بشأن ترقية أعضاء الهيئات القضائية الصادر بتاريخ 2022/08/29 م .

- وبترقيته لدرجة محام من الفئة (أ) اعتباراً من تاريخ نفاذ قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (75) لسنة 2025م بشأن ترقية أعضاء الهيئات القضائية الصادر بتاريخ 2025/09/11 م .

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى كل فيما يخصه تنفيذه .

المجلس الأعلى للقضاء



صدر في : 02 / ذو القعدة / 1447 هـ.
الموافق: 20 / أبريل / 2026 م.
المجلس . الشعواني